

Distr.: General
27 September 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

تتغير البيئة الأمنية على الصعيد العالمي بشكل دائم بفعل اتجاهات رئيسية مترابطة - سياسية واقتصادية واجتماعية. ويترب عن التحديات الأمنية القائمة حالياً على الصعيد العالمي بيئة تشغيلية عصيبة للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية ولموظفي الأمم المتحدة.

وعند تقديم خدمات الإغاثة الإنسانية، والحفاظ على السلام، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، يواجه موظفو الأمم المتحدة والعاملون في تقديم المساعدة الإنسانية طائفة من التهديدات، بدءاً بالنزاعات المسلحة والجرائم والاضطرابات المدنية، ووصولاً إلى التطرف العنيف وتفشي الأمراض المعدية والكوارث الطبيعية. وهم لا يتوانون عن العمل لمد يد المساعدة لمن يحتاجونها في مناطق تتزايد خطورةً.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن البيئة الأمنية على الصعيد العالمي، وأثرها على سلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، واستجابة المنظمة، والجهود التي يبذلها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن، من أجل التصدي للتحديات وتلبية الطلبات في مجال إدارة الأمن حتى تتمكن الأمم المتحدة من أداء عملها في جميع أنحاء العالم. ويتضمن التقرير ملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٧٣، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات المتعلقة بسلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وتنفيذ القرار. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يُضمّن تقريره تقييماً لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.

٢ - ويغطي هذا التقرير فترة الأشهر الـ ١٨ الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية على الصعيد العالمي، وما يرتبط بها من تهديدات ومخاطر أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة^(١)، والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي لتلك التهديدات والمخاطر، والتحديات الأمنية التي تواجهها المنظمة. ويختتم التقرير بملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانياً - التهديدات الأمنية التي يتعرّض لها موظفو الأمم المتحدة

ألف - البيئة الأمنية على الصعيد العالمي

٣ - تتغير البيئة الأمنية على الصعيد العالمي بفعل اتجاهات رئيسية مترابطة، هي: تعميق الفجوات الإقليمية والسياسية؛ والفوارق الاقتصادية والاجتماعية؛ وتزايد النزعة القومية والشعبوية وكرهية الأجانب؛ والهجرة الجماعية؛ وتغير المناخ؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وتفشي الأمراض المعدية؛ وأمن الفضاء الإلكتروني؛ والتكنولوجيا الجديدة. وفي جميع أنحاء العالم، يؤدي الاستبعاد السياسي والاجتماعي إلى العنف.

٤ - وخلال عام ٢٠١٨ والأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، لم تظهر أي بوادر تحسن في آفاق البيئة الأمنية على الصعيد العالمي. وتنبع مخاطر مستمرة من طول أمد الأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات المدنية، والتطرف العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم احترام القانون الدولي، وطوارئ الصحة العامة الواسعة النطاق، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية. ويتسبب ذلك في زيادة عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وإلى الاستقرار، وإلى الدعم أكثر من أي وقت مضى، من أجل المضي قدماً بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وثمة ثلاثة عناصر مترابطة تؤثر على الأمن العالمي تحديداً، وهي: الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول؛ وتغير المناخ؛ والابتكارات التكنولوجية. فأولاً، أثبتت الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، مثل الميليشيات المحلية، والجماعات المسلحة العابرة للحدود، والمنظمات الإجرامية، والجماعات أو الخلايا المتطرفة العنيفة سواء منها العالمية أو المحلية، أنها عنصر دائم يُحدث أثراً على طبيعة التهديدات الأمنية

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والخبراء الاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين في الوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرهم مع وحداتهم.

ومستواها. واليوم، أصبح التطرف العنيف المحلي، إضافة إلى المنظمات المتطرفة العنيفة الدولية التي يستمد منها الإلهام أحياناً، مصدرَ شواغل أمنية شديدة في جميع أنحاء العالم، لما ينفذه من هجمات عشوائية ضد التجمعات والأقليات. ويوفر الفضاء الإلكتروني منابر للجماعات ذات النزعة القومية وغيرها من المنظمات المتطرفة للتشجيع على العنف في كل مكان تقريباً. ففي عام ٢٠١٨، استمر تنفيذ هجمات متطرفة عنيفة متفرقة في جميع أنحاء أوروبا. ولا تزال أفريقيا متضررة بشكل خطير من الإرهاب والتطرف العنيف، لا سيما بلدان منطقة الساحل والصومال، بل وشهدت بعض مناطق أفريقيا زيادة في التهديدات الأمنية. وفي عام ٢٠١٩، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحداً من أسوأ الاعتداءات التي شنتها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول.

٦ - ثانياً، أثرت الظروف المناخية البالغة القسوة والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض المعدية على بلدان من مناطق مختلفة، وأدى ذلك إلى عواقب إنسانية وخيمة، بما في ذلك تشريد السكان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضرب إعصار إداي زمبابوي وملاوي وموزامبيق. وتعرضت إندونيسيا للزلازل والأمواج سنامية. وعانت الهند من فياضات شديدة. وأضرت هذه الأحداث بأكثر من ٤ ملايين شخص. وقد يقع ١٠٠ مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب تغير المناخ^(٢)، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة حدة التوترات السياسية والاقتصادية. وقد سُجلت أكثر من ٦٠٠ ٢ حالة إصابة مؤكدة بمرض فيروس إيبولا، بما في ذلك أكثر من ١٨٠٠ حالة وفاة في مناطق من مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونجم عن هذه الأحداث احتياجات جديدة من عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة للسكان المتضررين.

٧ - ثالثاً، على الرغم من أن التكنولوجيا الرائدة تتيح توسيع نطاق الاتصال الإلكتروني على الصعيد العالمي وتحسين حياة الأفراد، فقد أتت أيضاً بتهديدات أمنية جديدة. فهي توفر أدوات لا يقتصر استخدامها على تعزيز الأيديولوجيات المتطرفة، وإنما يمتد أيضاً لارتكاب الجرائم. وهي تؤثر أيضاً على أسواق العمل التقليدية وقد تؤدي إلى تفاقم حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية.

٨ - وارتفع عدد النزاعات المسلحة من ٤٨ نزاعاً في عام ٢٠١٦ إلى ٦٩ نزاعاً في عام ٢٠١٨^(٣). وفي النصف الأول من عام ٢٠١٩، أصبح ١٣٢ مليون شخص تقريباً في ٤٢ بلداً حول العالم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذه زيادة كبيرة مقارنة بأرقام فترة الـ ١٢ شهراً في السنوات السابقة، إذ بلغ ذلك العدد ١٣٣ مليون شخص في عام ٢٠١٨، و ١٢٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧، و ٧٤ مليون شخص في عام ٢٠١٠، على التوالي^(٤). و في عام ٢٠١٨، ارتفع عدد الأشخاص المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم ليصل إلى ٧٠,٨ مليون شخص، مقابل ٦٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧^(٥).

(٢) Hallegatte, Stephane, Mook Bangalore, Laura Bonzanigo, Marianne Fay, Tamaro Kane, Ulf Narloch, Julie Rozenberg, David Treguer and Adrien Vogt-Schilb. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Climate Change and Development Series. Washington, D.C., World Bank Group, 2016

(٣) Annyssa Bellal, ed., *The War Report: Armed Conflicts in 2018*, Geneva, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Norwegian centre for Human Rights, 2018

(٤) Development Initiatives, "Global humanitarian assistance report 2012"

(٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "لحة عامة عن العمل الإنساني العالمي، لعام ٢٠١٩"، ٢٠١٨.

٩ - وينشأ عن التحديات الأمنية القائمة اليوم على الصعيد العالمي بيئة تشغيلية تزداد خطورة على العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، سجل ٣٨٨ هجوماً فيما يتعلق بالرعاية الصحية^(٦)، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن الرقم الذي سجل في عام ٢٠١٧، وهو ٣٢٢ هجوماً^(٧). وتشير الهجمات ضد المدنيين والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في سياق النزاعات المسلحة إلى تجاهل منهجي للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولا يزال العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية يواجهون تهديدات كبيرة، بما فيها المضايقة والتخويف والأعمال الإجرامية والهجمات المباشرة وغير المباشرة.

١٠ - وفي هذا السياق العالمي المعقد، كانت هناك دعوات متزايدة لتوفير الدعم لإدارة الأمن من أجل تمكين الأمم المتحدة من الاستمرار وأداء عملها فيما يتعلق بالأنشطة التي كُلفت بها في المناطق الشديدة الخطورة. وما انفك عدد عمليات الأمم المتحدة في البيئات الشديدة الخطورة يتزايد خلال السنوات الخمس الماضية. وارتفع عدد المناطق المصنفة على أنها شديدة الخطورة من ١٢٥ منطقة في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٦ منطقة في عام ٢٠١٨. ويخاطر موظفو الأمم المتحدة والعاملون في تقديم المساعدة الإنسانية بحياتهم كل يوم للاضطلاع بالعمل الإنساني والعمل المتعلق بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

باء - الحوادث الأمنية التي تؤثر على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن^(٨)

١ - أنواع الحوادث وآثارها على موظفي الأمم المتحدة

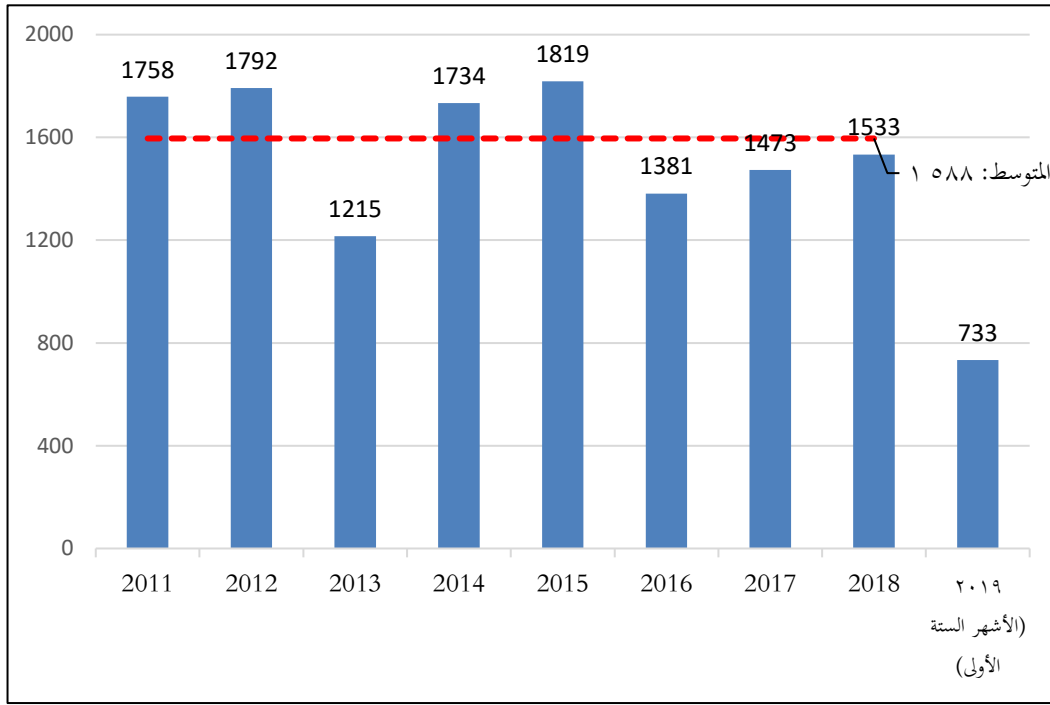
١١ - على وجه الإجمال، أثرت الحوادث المتصلة بالسلامة والأمن على ١ ٥٣٣ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، مقارنةً بما مجموعه ٤٧٣ موظفاً في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من زيادة عدد الحوادث في عام ٢٠١٨ مقارنةً بالسنة السابقة، فإن هذا العدد أقل من متوسط عدد الموظفين الذين تضرروا سنوياً في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨ (١ ٥٨٨ موظفاً) (انظر الشكل الأول).

(٦) تعرّف منظمة الصحة العالمية "الهجوم في مجال الرعاية الصحية" بأنه "كل عنف لفظي أو بدني أو إعاقة أو تهديد بالعنف يعترض توافر خدمات الرعاية الصحية العلاجية و/أو الوقائية في حالات الطوارئ وإمكانية الحصول على هذه الخدمات وتقديمها".

(٧) "Attacks on Health Care 2018 Dashboard", World Health Organization (WHO), المنشور متاح على الرابط التالي: www.who.int/hac/techguidance/attacks_on_health_care_q_a/en.

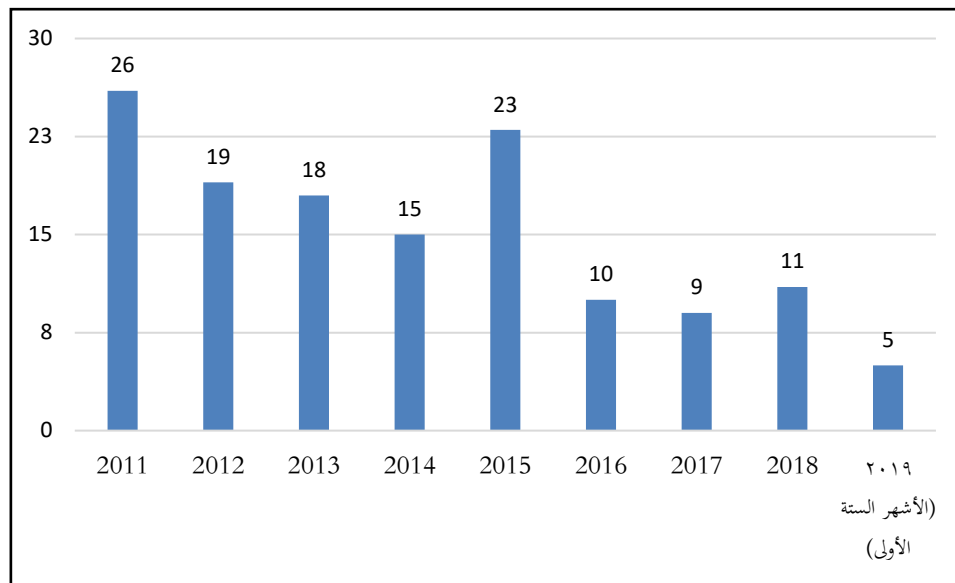
(٨) يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي وقّعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لأغراض الأمن.

الشكل الأول
موظفو الأمم المتحدة المتضررون من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن



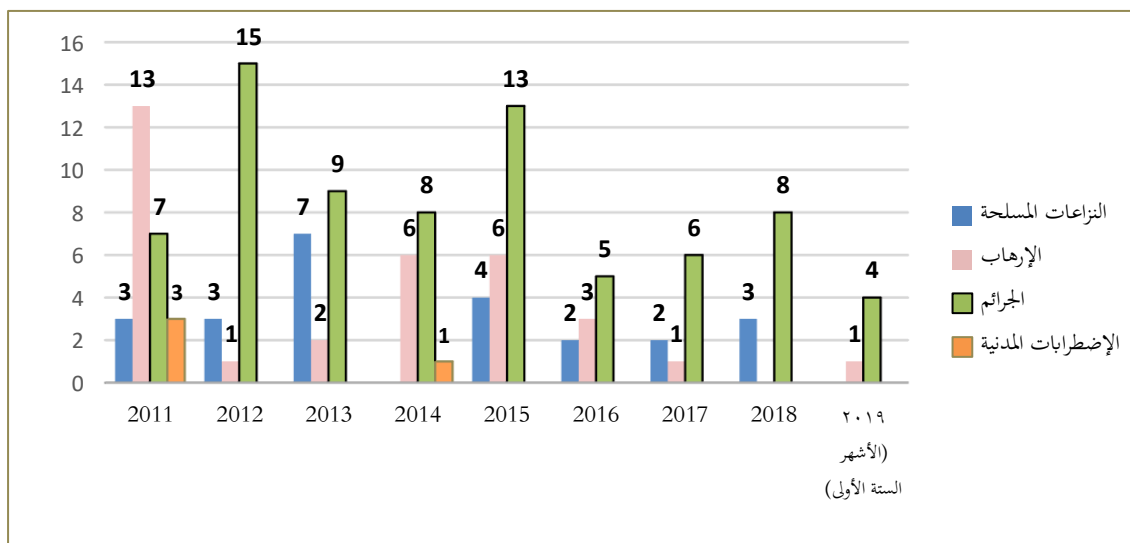
١٢ - وفي عام ٢٠١٨، لقي ما مجموعه ١١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المدنيين حتفهم بسبب أعمال العنف، مقارنة بتسعة موظفين قتلوا في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل الثاني). وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، لقي خمسة من موظفي الأمم المتحدة حتفهم بسبب العنف؛ وهو العدد نفسه المسجل في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨. ووقعت هذه الخسائر البشرية في إثيوبيا، وأفغانستان، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وليسوتو، وهايتي. ويلقى بعض من موظفي الأمم المتحدة حتفهم سنوياً منذ عام ٢٠١٥ بسبب أعمال العنف في الصومال. وإجمالاً، غير أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في أعمال عنف ظل إجمالاً على حاله إلى حد كبير في السنوات الثلاث الماضية، وهو يشهد اتجاهًا تنازلياً منذ عام ٢٠١١ (انظر الشكل الثاني)، على الرغم من أن الأمم المتحدة وسعت نطاق عملياتها لتشمل بيئات أمنية معقدة متعددة. وفي عام ٢٠١٨، أصيب ٦٧ من موظفي الأمم المتحدة بجرروح نتيجة لأعمال العنف، وهو أقل من العدد المسجل في عام ٢٠١٧ والبالغ ١١١ موظفاً.

الشكل الثاني
موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم بسبب العنف



١٣ - ومن بين ١١ حالة وفاة ناجمة عن العنف في عام ٢٠١٨، تُعزى ٨ حالات إلى أعمال إجرامية و ٣ حالات إلى نزاعات مسلحة (انظر الشكل الثالث والمرفق الثالث). وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، لقي أربعة موظفين آخرين حتفهم في حوادث متصلة بالإجرام وموظف آخر لقي حتفه في هجوم إرهابي. ومنذ عام ٢٠١٢، كانت الحوادث المتصلة بالإجرام السبب الرئيسي لحالات الوفاة الناجمة عن العنف في صفوف موظفي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل أكثر من ٥٤ في المائة من الوفيات في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨، أو ما متوسطه مقتل تسعة موظفين سنوياً.

الشكل الثالث
موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم حسب فئة التهديد



١٤ - وقع ٢٣ هجوماً مباشراً على منشآت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، وهو العدد نفسه المسجل في عام ٢٠١٧. وارتفع عدد الهجمات على المركبات الرسمية للأمم المتحدة إلى ٨٩ هجوماً في عام ٢٠١٨، مقارنة بما مجموعه ٥١ هجوماً في عام ٢٠١٧ (انظر المرفق الثاني). وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قُتل أربعة جنود وصحفي واحد في هجوم على جانب الطريق استهدف مركبة تابعة للأمم المتحدة بجهاز متفجر يدوي الصنع في منطقة حوض بحيرة تشاد.

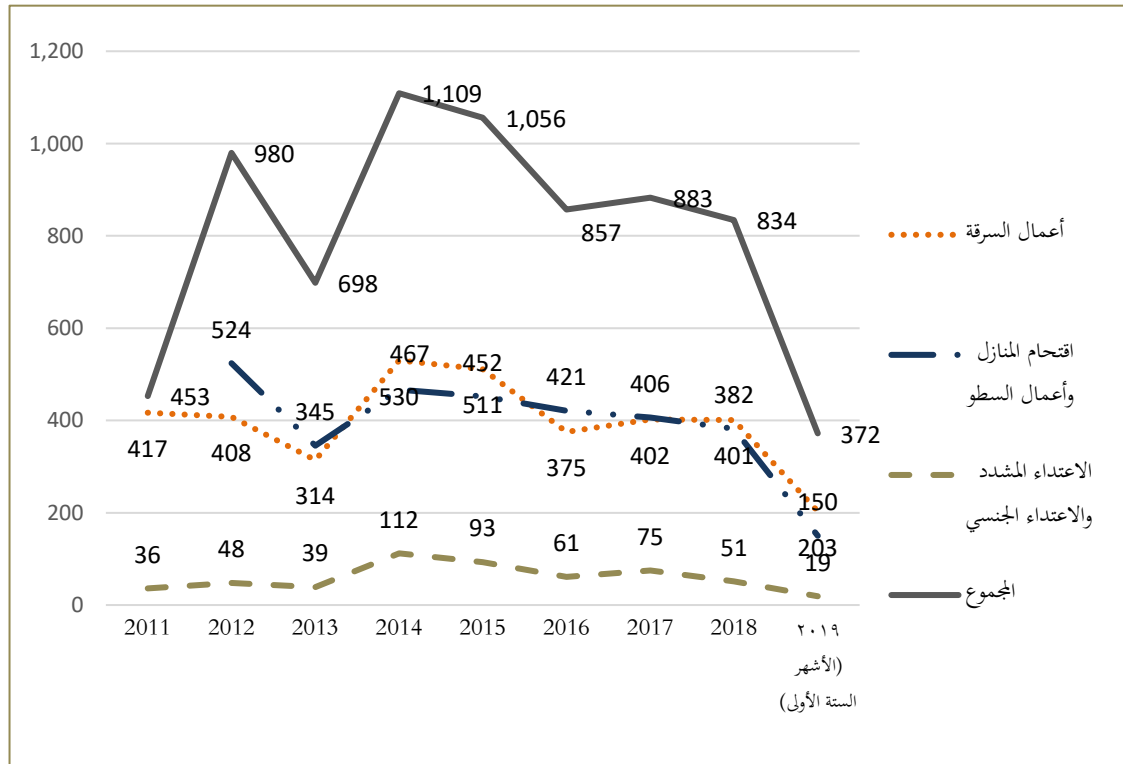
١٥ - وفي السنوات القليلة الماضية، استثمر نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن استثمارات ضخمة في المعدات وتدابير إدارة الأمن من قبيل المرافق المحصنة، والقاعات الآمنة، والمركبات المدرعة، وتحسين الإطار السياسي، والتدريب، والتنسيق مع الحكومات المضيفة. وأدت هذه التدابير إلى زيادة كبيرة في تكاليف الأمن وأسهمت في تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أثناء عملهم في بيئة خطيرة.

الجرائم

١٦ - من بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن في عام ٢٠١٨ البالغ عددهم ١ ٥٣٣ موظفاً، وقع ٨٣٤ موظفاً (حوالي ٥٤ في المائة) ضحية جرائم، وشمل ذلك أعمال السرقة، واقتحام المنازل، وأعمال السطو، والاعتداء المشدد، والاعتداء الجنسي (انظر الشكل الرابع والمرفق الثالث). ويبين هذا الرقم انخفاضاً مقارنة بما مجموعه ٨٨٣ حادثاً في عام ٢٠١٧. ومن بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الجرائم خلال عام ٢٠١٨، كان هناك ٣٧٨ موظفاً محلياً (نحو ٤٥ في المائة) و ٤٥٦ موظفاً دولياً.

الشكل الرابع

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من الجرائم، حسب فئات الجرائم

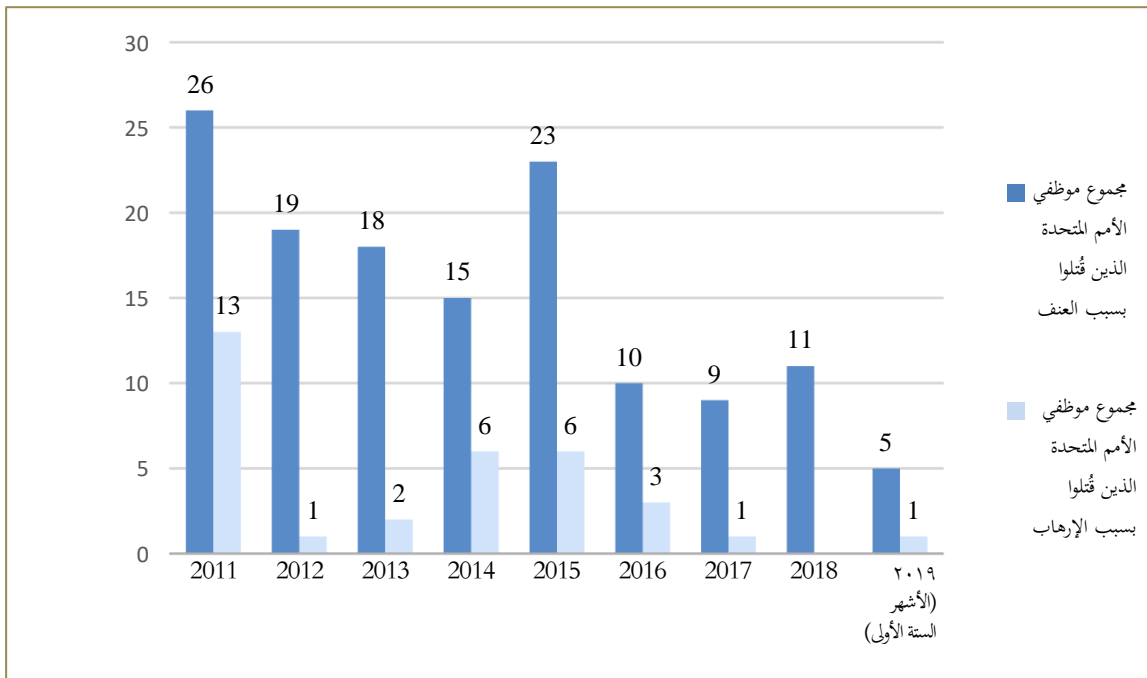


الإرهاب

١٧ - جدير بالذكر أنه، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، لم تحدث في عام ٢٠١٨ أي حالة وفاة في صفوف موظفي الأمم المتحدة تُعزى إلى الإرهاب. وبأبي ذلك عقب فترة طويلة شهدت اتجاهًا ملحوظًا نحو الانخفاض بدأ في أعقاب الهجوم الذي وقع في أبوجا في عام ٢٠١١ (انظر الشكل الخامس). غير أن العناصر الإرهابية في الصومال قتلت موظفًا محليًا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أطلق أعضاء حركة الشباب ما لا يقل عن سبع قذائف هاون على مجمع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وأسفر ذلك عن إصابة اثنين من موظفي الأمم المتحدة ومتعاقد واحد.

الشكل الخامس

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم نتيجة الإرهاب



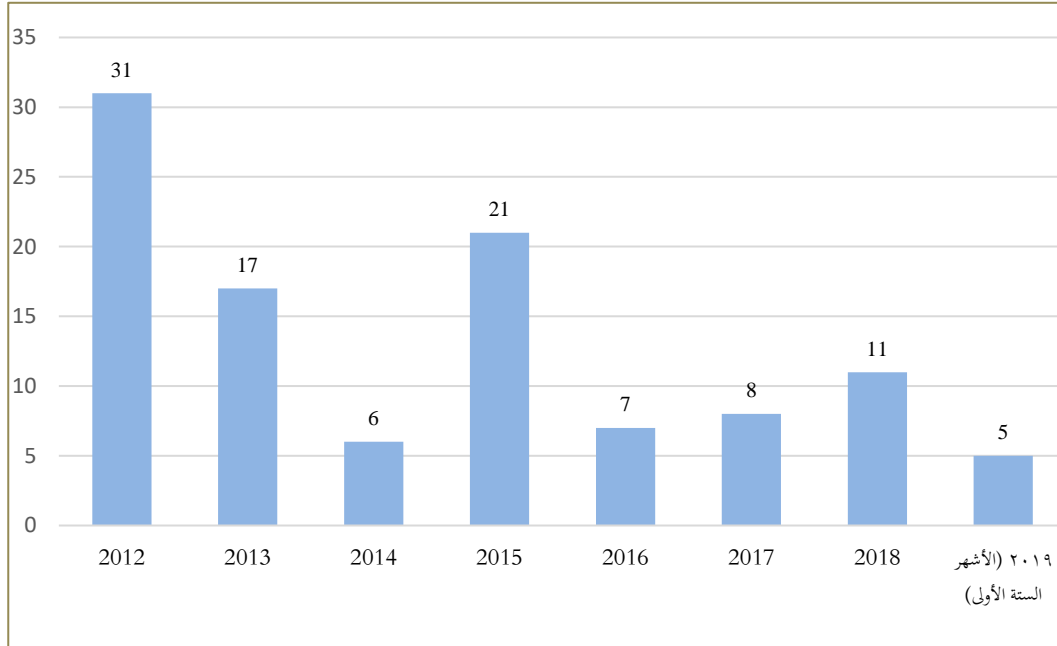
عمليات الاختطاف

١٨ - خلال عام ٢٠١٨، اختُطف ١١ من موظفي الأمم المتحدة (تسعة رجال وامرأتان) (انظر الشكل السادس والمرفق الثالث)، مقارنة باختطاف ٨ موظفين في عام ٢٠١٧. وعلى غرار ما حدث في الماضي، كان أغلبية المختطفين (ثمانية) من الموظفين المحليين. ووقعت معظم حوادث الاختطاف (تسعة) في بلدين، هما أفغانستان (خمسة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (أربعة). ومن دواعي الأسى أن المختطفين في أفغانستان قتلوا أحد الموظفين المختطفين؛ في حين تم الإفراج على باقي موظفي الأمم المتحدة المختطفين سالمين. وتحولت ست حالات من حالات الاختطاف إلى حوادث أخذ رهائن، وتطلب ذلك جهوداً مكثفة من نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وعلى الرغم من أن عدد الموظفين المختطفين في عام ٢٠١٨ ظل أدنى من المتوسط المسجل خلال ثمان سنوات، وهو ١٥ مختطفًا، فقد

شهدت السنوات الثلاث الماضية اتجاهاً نحو الارتفاع. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، اختُطف خمسة من موظفي الأمم المتحدة.

١٩ - وتتعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل استعراض محتوى التدريب على إدارة حوادث أخذ الرهائن من أجل إدماج الدروس المستفادة والتحليلات الجديدة لهذا النوع من الحوادث. ويجري بذل الجهود من أجل الشروع في دورة دراسية محدّثة عن حوادث أخذ الرهائن موجهة للعاملين في مجال الأمن في الأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

الشكل السادس حوادث اختطاف موظفي الأمم المتحدة



الحوادث المتصلة بالسلامة وحوادث المرور على الطرق

٢٠ - في عام ٢٠١٨، لقي ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة حتفهم نتيجة حوادث متعلقة بالسلامة، ويشير ذلك إلى زيادة ملحوظة في عدد حالات الوفاة الذي بلغ ١٣ حالة في عام ٢٠١٧. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، لقي ٢٩ من موظفي الأمم المتحدة حتفهم في حوادث متعلقة بالسلامة، بمن فيهم ٢١ موظفاً قُتلوا في ١٠ آذار/مارس في تحطم طائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية بعد فترة وجيزة من إقلاعها من أديس أبابا؛ وقُتل الثمانية الآخرون في حوادث مرور. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠١٨ إصابة ١١٤ موظفاً بجروح نتيجة حوادث متعلقة بالسلامة، مقارنة بما مجموعه ١١١ إصابة في عام ٢٠١٧ و ٩٣ إصابة في عام ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول). وتُعزى معظم الإصابات التي وقعت في سياق حوادث تتعلق بالسلامة إلى حوادث مرور (انظر المرفق الثالث والشكل السابع).

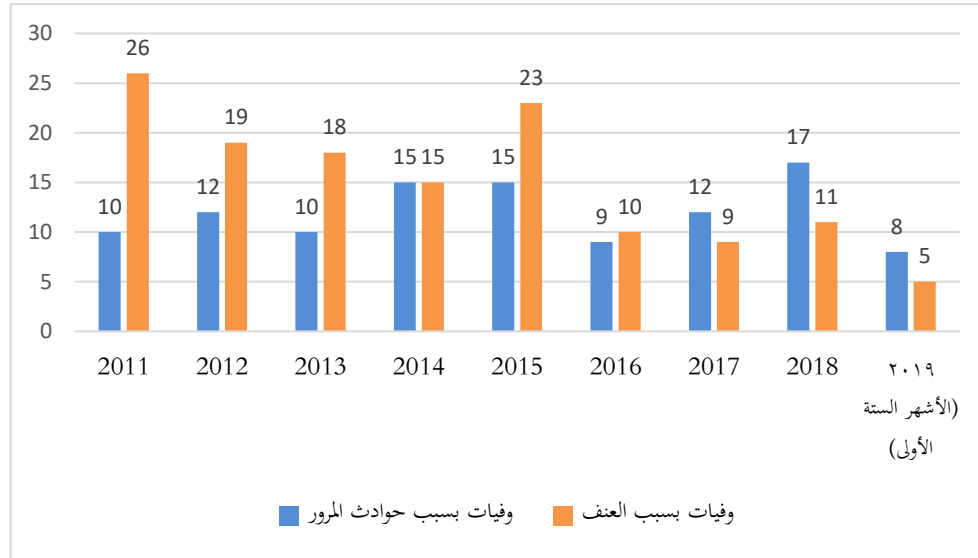
٢١ - وللسنة الثانية على التوالي، في عام ٢٠١٨، تجاوز عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح بسبب حوادث المرور (قتل ١٧ وجرح ١١٢) عددَ الحالات المسجلة نتيجة للعنف (قتل ١١ وجرح ٦٧). وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أفادت تقارير بأن ٣٧ شخصاً غير مرتبطين بالأمم المتحدة لقوا مصرعهم وأصيب ٢٦٠ آخرون بجروح نتيجة حوادث مرور كانت مركبات تابعة للأمم المتحدة طرفاً فيها. وعلى الرغم من أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال العنف أخذ في الانخفاض منذ عام ٢٠١١ (حيث بلغ في المتوسط نحو ١٦ قتيلاً سنوياً)، شهدت حالات الوفاة على الطرق منحنى تصاعدياً خلال تلك الفترة، فتجاوزت ١٢ حالة في المتوسط سنوياً. وفي عام ٢٠١٨، لقي ١٧ من موظفي الأمم المتحدة حتفهم على الطرق.

٢٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أطلقت الأمم المتحدة استراتيجيتها للسلامة على الطرق، في نيويورك وجنيف، وبدأ العمل بها في المواقع الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت إدارة شؤون السلامة والأمن أول وحدة للسلامة على الطرق في عام ٢٠١٩، في حدود الموارد المتاحة.

الشكل السابع

عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في حوادث تتعلق بالسلامة على الطرق مقارنة بعدد الموظفين الذين قتلوا بسبب أعمال عنف



التخويف والمضايقة

٢٣ - ارتفع عدد حوادث التخويف والمضايقة المبلغ عنها والتي تعرض لها أفراد الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ إلى ٣٩١ حادثاً، مقارنة بما مجموعه ٣١٦ حادثاً في السنة السابقة، ليقترّب بذلك من أعلى مستوى لهذا النوع من الحوادث، وهو المستوى الذي سُجل في عام ٢٠١٥ (٤٠٥ حوادث)، وهو بذلك أعلى بكثير من متوسط الـ ١٠ سنوات الذي يبلغ ٢٧٨ حادثاً (انظر المرفق الأول).

اعتقال موظفي الأمم المتحدة واحتجازهم

٢٤ - في عام ٢٠١٨، اعتقلت السلطات الوطنية أو احتجزت ٨٥ من موظفي الأمم المتحدة، مقارنة بما مجموعه ٦٣ موظفاً في عام ٢٠١٧ (انظر المرفق الأول). ويمثل ذلك زيادة ملحوظة قدرها حوالي ٣٥ في المائة. ووقعت معظم الاعتقالات في جنوب السودان (١٩) والسودان (١١). وبوجه عام، أُلقي

القبض على هؤلاء الأفراد بتهم تتعلق بانتهاك قوانين وطنية، بما في ذلك حوادث المرور على الطرق والغش والعنف المنزلي. وفي ١٠ حالات، لم تقدم السلطات الوطنية أي سبب للاعتقال. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، اعتُقل أو احتجز ٣٦ موظفاً. وحالياً، ما زال ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة محتجزين على الصعيد العالمي.

الحوادث الأمنية المرتبطة بنوع الجنس

٢٥ - تمثل الموظفات ٤٠ في المائة تقريباً من جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. وفي عام ٢٠١٨، شكلت موظفات الأمم المتحدة ما نسبته ٣١ في المائة من جميع المتضررين من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن (انظر المرفق الثالث). وكان هناك انخفاض ملحوظ في عدد الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها التي تضرر منها موظفو الأمم المتحدة نساء ورجالاً في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ (١٠ حالات مقارنة بـ ٢٨ حالة). وهذا العدد قريب من متوسط الحالات المبلغ عنها سنوياً في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وهو ١٠ حالات. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، تم الإبلاغ عن خمس حالات. ومثلت النساء أغلبية الموظفين المتضررين من الاعتداء الجنسي في عام ٢٠١٨ (٨٠ في المائة).

٢٦ - وتسعى الأمم المتحدة جاهدة لتحسين الوقاية من حوادث الاعتداء الجنسي والتصدي لها والتعافي منها. وتشمل هذه الجهود التدريب والتوعية، فضلاً عن وضع إطار للسياسة الداخلية وتوفير مبادئ توجيهية لإتاحة وضع إجراءات تنفيذية للتصدي محلياً للحوادث الأمنية المرتبطة بنوع الجنس.

٢ - أمن موظفي الأمم المتحدة المحليين

٢٧ - في عام ٢٠١٨، كان الموظفون المحليون يمثلون ٥٣ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث السلامة والأمن، و ٥٦ في المائة من الموظفين الذين قتلوا من جراء أعمال العنف. وتعزى زيادة عدد الحوادث التي تضرروا منها إلى وجود عدد أكبر منهم في الميدان، مقارنة بالموظفين الدوليين. غير أن كلا العددين يبينان انخفاضاً كبيراً عن العام السابق (من ٦٥ و ٦٧ في المائة على التوالي). وفي عام ٢٠١٨، تعرض عدد أكبر من الموظفين المحليين لحوادث متصلة بالسلامة، والاعتداء الجنسي، والاعتداء المشدد، والاختطاف، مقارنة بالزملاء الدوليين. وتضرر الموظفون الدوليون بقدر أكبر من حوادث اقتحام المنازل والسطو عليها والسرقة والتخويف/المضايقة. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أصدرت الأمم المتحدة سياسة على نطاق المنظومة بشأن أمن الموظفين المحليين تحدد جميع المبادئ والنهج المتعلقة بسلامة هؤلاء الموظفين وأمنهم.

٣ - تأثير البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

٢٨ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أتاح نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تنفيذ برامج إنمائية في ١٧٠ بلداً وإقليماً، وبرامج متعلقة بحقوق الإنسان في ٧٧ بلداً، وعمليات لحفظ السلام في أكثر من ٣٥ بلداً وإقليماً، وعمليات إنسانية في أكثر من ٣٠ بلداً وإقليماً. وتلبية للطلبات المتزايدة على الدعم الأمني، ارتفع عدد عمليات النشر المفاجئ لاختصاصيي الأمن إلى ٨٩ عملية في عام ٢٠١٨، مقابل ٧٤ في عام ٢٠١٧، و ٥٠ في عام ٢٠١٦. وتم نشر موظفي أمن احتياطيين لما مجموعه ٨ ٧٨٠ يوماً خلال عام ٢٠١٨، بمتوسط ٩٩ يوماً لكل بعثة، وعمل هؤلاء الموظفون في ٣٠ بلداً. وبحلول أوائل

أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نفذت ٨٨ عملية من عمليات النشر المفاجئ، مما يشير إلى أن عدد تلك العمليات في هذا العام سيتجاوز العدد المسجل في عام ٢٠١٨.

٢٩ - وقامت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بتقديم الدعم الأمني على نطاق واسع تلبية لطلبات الإدارة الأمنية وأتاحت تنفيذ برامج الأمم المتحدة في بيئات أمنية معقدة للغاية تنطوي على مستويات خطر عالية تهدد تنفيذ العمليات، في بلدان منها أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والصومال، وليبيا، ونيجيريا، واليمن. وإضافة إلى ذلك، كان الأمن عاملاً رئيسياً في تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها في المناطق المتضررة من فيروس إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية في إندونيسيا، وزمبابوي، وملاوي، وموزمبيق. وعلاوة على ذلك، قدمت الإدارة الدعم الأمني لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام في بوركينافاسو، وكولومبيا، ومنطقة حوض بحيرة تشاد، من بين مناطق أخرى.

٣٠ - ورغم نجاح إدارة شؤون السلامة والأمن، حتى الآن، في تلبية الزيادة في الطلب ومواجهة الأزمات من خلال توخي الكفاءة والمرونة، فإن الطلب المتزايد على الموارد يفوق بكثير القدرات القائمة، وبالتالي لا يمكن أن يستمر الوضع الحالي على المدى الطويل.

جيم - الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو المنظمات غير الحكومية العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين

٣١ - في معظم البيئات الأمنية المعقدة، يعمل موظفو المنظمات غير الحكومية العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والموظفون المحليون التابعون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وحفظة السلام، جنباً إلى جنب مع أفراد الأمم المتحدة.

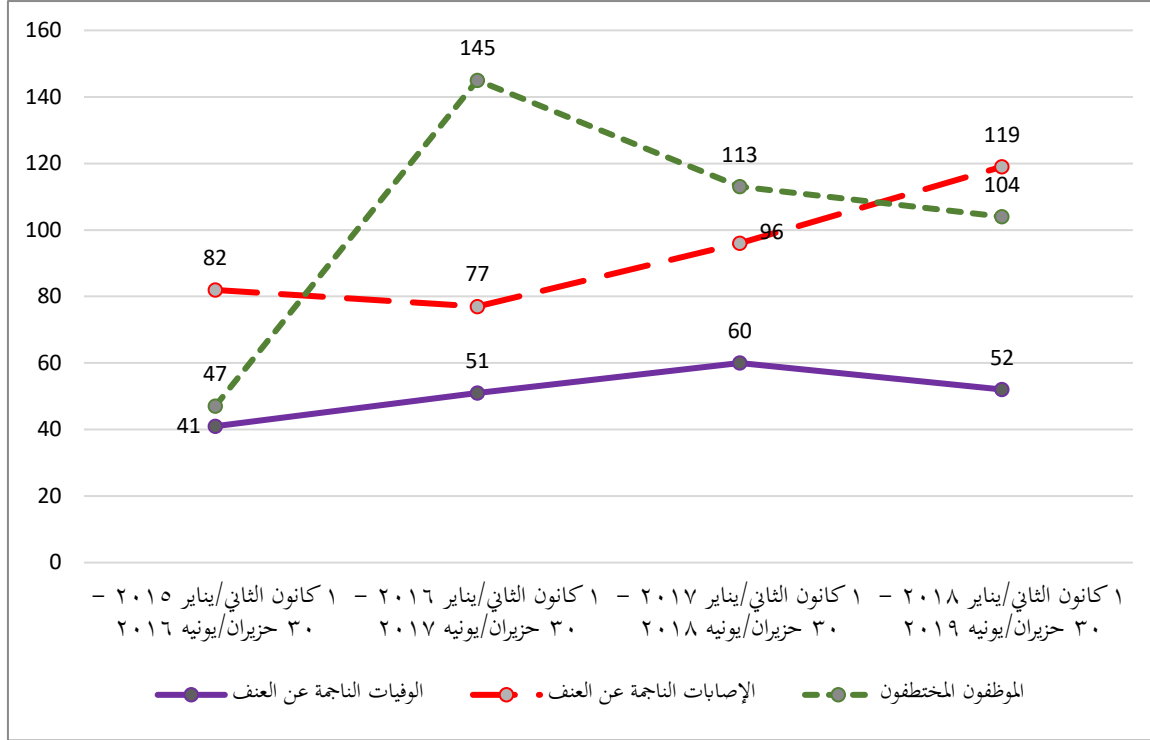
١ - أثر التهديدات الأمنية على موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية

٣٢ - في عام ٢٠١٨، أفادت تقارير واردة إلى الإدارة بأن ٣٢ من موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة قد قتلوا نتيجة لأعمال العنف، وأصيب ٦٩ موظفاً بجروح نتيجة لتلك الأعمال، واختطف ٦١ موظفاً (انظر الشكل الثامن والمرفق الرابع). ويمثل هذا العدد انخفاضاً عن عدد موظفي المنظمات غير الحكومية المتضررين في عام ٢٠١٧، عندما قتل ٤٢ منهم وأصيب ٦٢ واختطف ٨٤. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، لقي ٢٠ من موظفي الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية مصرعهم وأصيب ٥٠ واختطف ٤٣. وفي عام ٢٠١٨، انخفض عدد الهجمات المبلغ عنها التي تعرضت لها مركبات المنظمات غير الحكومية إلى ٧٢ هجوماً مقابل ١١٤ في عام ٢٠١٧.

٣٣ - وكما في السنوات السابقة، قامت طوعاً المنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذون بإطلاع إدارة شؤون السلامة والأمن على التقارير المتعلقة بالحوادث الأمنية. ومن المرجح أن تكون البيانات غير مكتملة ولا يمكن التحقق منها أو مقارنتها بقواعد البيانات الأخرى القائمة التي تستند إلى مصطلحات مختلفة بخصوص الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة وإلى منهجية مختلفة لجمع البيانات.

الشكل الثامن

الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو الشركاء المنفذين غير الحكوميين، وفقا للتقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن



٢ - الحوادث الأمنية التي تضرر منها الموظفون المحليون التابعون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٤ - تقوم الأونروا، بالاستعانة بحوالي ٣١ ٠٠٠ موظف في خمسة ميادين للعمليات، بتقديم طائفة من المساعدات الإنسانية إلى حوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني^(٩). وفي عام ٢٠١٨، لقي موظف محلي واحد من موظفي الأونروا حتفه، وأصيب ستة موظفين بجروح من جراء العنف، ويمثل ذلك زيادة مقارنة بعام ٢٠١٧ الذي لم يشهد وفاة أي من الموظفين المحليين وبلغ فيه عدد حالات الإصابة خمس حالات (انظر المرفق الخامس). وتوفي اثنان من موظفي الأونروا المحليين في حوادث متصلة بالسلامة في عام ٢٠١٨؛ ولم تسجل أي وفاة من هذا القبيل في عام ٢٠١٧. وتعمل الأونروا على تحسين قدرتها التقنية وممارساتها وعملياتها فيما يتعلق بتسجيل الحوادث التي تمس سلامة موظفيها المحليين وأمنهم. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة في الحوادث الأمنية التي سجلتها الأونروا فيما يتعلق بالسرقة والتخريب واقتحام مباني الأونروا. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، لم تسجل أي وفاة وسجلت حادثة واحدة أصيب فيها أحد موظفي الأونروا المحليين نتيجة أعمال العنف.

(٩) تستند بيانات الأونروا إلى الحوادث الأمنية المبلغ عنها والمسجلة في نظام الأونروا لإدارة المعلومات الأمنية. ولا يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن موظفي الأونروا المحليين.

٣ - مقارنة مع حفظة السلام^(١٠)

٣٥ - انخفض عدد الوفيات الناجمة عن أعمال العنف في صفوف حفظة السلام العسكريين بأكثر من النصف، من ٥٩ حالة وفاة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٧ حالة في عام ٢٠١٨. وتأتي التهديدات الأمنية الرئيسية في بيئات حفظ السلام من الجماعات المسلحة والمتطرفين والعصابات الإجرامية المنظمة. ففي ١٤ عملية لحفظ السلام، تعرض حفظة السلام العسكريون لهجمات استخدمت فيها نيران المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ والأسلحة الصغيرة، ومختلف أنواع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات المعقدة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قتل ١٠ من حفظة السلام من تشاد عندما ضرب مقاتلون في شمال مالي قاعدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قتل ستة من حفظة السلام من ملاوي وآخر من جمهورية تنزانيا المتحدة خلال العمليات التي نفذت ضد جماعة مسلحة في مقاطعة كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا - تعزيز نظام إدارة الأمن

٣٦ - إن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الذي تقوده إدارة شؤون السلامة والأمن، يتصدى باستمرار للتحديات المتعلقة بالعمل في بيئة أمنية شديدة التعقيد ويتقدم الدعم من أجل إدارة شؤون الأمن، وذلك من خلال مبادرات شتى، على النحو المبين أدناه، تتيح تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها المقررة بأمان وكفاءة.

ألف - تعزيز قدرة صانعي القرارات المتعلقة بالأمن على إدارة المخاطر الأمنية

١ - تعزيز الدعم المقدم للمسؤولين المكلفين

٣٧ - في عام ٢٠١٩، نظمت الإدارة ست حلقات عمل إقليمية في مجال إدارة الأزمات وقامت بتدريب ١١٣ مسؤولا مكلفا، من أكبر موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن الأمن في مناطق معينة، بمشاركة من المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتهدف الجهود التي تبذلها الإدارة إلى القيام، من خلال تحسين فهم السياسات الأمنية والدروس المستفادة بشأن التحديات التنفيذية المشتركة، بتعزيز قدرة المسؤولين المكلفين باعتبارهم المسؤولين عن صنع القرارات المتعلقة بالأمن.

٣٨ - ولضمان استدامة هذا التدريب، قامت الإدارة بتمكين مستشاري الأمم المتحدة الأمنيين وتوجيههم من أجل تنظيم التدريب على إدارة الأزمات في المستقبل للمسؤولين المكلفين في موقع كل منهم. وتعكف الإدارة أيضا على تنقيح واستكمال دليل المسؤولين المكلفين، الذي يتيح مشورة عملية وشاملة بشأن إدارة الأمن واتخاذ القرار. وفي عام ٢٠١٨، أكمل أيضا ما مجموعه ٨٢٥ من كبار مسؤولي الأمم المتحدة المخولين اتخاذ القرارات الدورة الإلكترونية لفريق إدارة الأمن.

(١٠) لأغراض هذا التقرير، حفظة السلام هم أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. وهم ليسوا مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٢ - تعزيز اتخاذ القرارات الأمنية

٣٩ - ساهم إطار الأهمية الحيوية للبرامج على نطاق المنظومة في إيجاد نهج فعال للسياسة العامة والتنفيذ من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر المقبولة يمكن من تنفيذ برامج الأمم المتحدة وعملياتها في البيئات المعقدة وشديدة المخاطر. ويسهم الإطار في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة البالغة الأهمية المقررة في مناطق النزاع وما بعد النزاع؛ وتقدم الإدارة المشورة في تحديد المجالات لإجراء تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمم المتحدة ٣١ تقييما للأهمية الحيوية للبرامج في ٢٣ بلدا.

٣ - واجب العناية

٤٠ - عقب إنشاء فرقة العمل المعنية بواجب العناية في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز واجب العناية بموظفي الأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة معايير متعلقة بظروف عمل وعيش الموظفين الذين يتم نشرهم في بيئات شديدة المخاطر، كما اتخذت مبادرات لتحسين التأهب والتدريب قبل الانتشار، وتقييم مدى توافر الرعاية الصحية، ووضع تدابير للموظفين المحليين. ومن التدابير التي ساهمت أيضا في جهود المنظومة المتعلقة بواجب العناية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين المتضررين من الحوادث الخطيرة، ووضع مبادرات أمنية جديدة، مثل تحسين الاتصالات الأمنية، وتيسير الاطلاع على التحذيرات المتعلقة بالسفر.

باء - تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية

١ - استكمال إطار سياسات السلامة والأمن

٤١ - قامت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية بتعزيز الإطار التنظيمي دعما لإدارة شؤون الأمن ووضع السياسات واتخاذ القرارات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، ألغت الشبكة دليل الأمن الميداني للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠٠٦، وأقرت دليل السياسات الأمنية باعتباره المصدر الموثوق لسياسات وتوجيهات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وأقرت الشبكة سياسة جديدة بشأن رصد الامتثال والتقييم وأفضل الممارسات، تتعلق بالتهديدات والهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وقامت بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة أزمات السلامة والأمن، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، والتوجيهات المتعلقة بإبداء القبول في إطار إدارة المخاطر الأمنية، وسياسة لسلامة السفر الجوي التجاري. وحرصا على استمرار وجاهة السياسات والمبادئ التوجيهية ومواكبتها للمستجدات، تجري الشبكة استعراضا تقنيا متجددا لتوجيهات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وبدأت استعراضا موضوعيا لتوجيهات السياسة العامة ذات الأولوية.

٢ - تعزيز الإلمام بالحالة السائدة وتحليل التهديدات والمخاطر

٤٢ - لا يزال من الضروري تحليل التهديدات والمخاطر الأمنية للإلمام بالحالة السائدة والقدرة الوقائية لحماية موظفي الأمم المتحدة. ولمواصلة تعزيز خبرة اختصاصيي الأمن في الأمم المتحدة في مجال التحليل الأمني ولتعزيز الاتساق، قامت الإدارة بتحديث ونشر التوجيهات المتعلقة بعملية التحليل الأمني وممارساته، وبدأت تدريبا شاملا على التحليل الاستراتيجي لتقنيات الإنذار، ينصب فيه التركيز على

الإذار المبكر والتحليل الأمني للبيئات غير المستقرة لدعم كبار المسؤولين عن اتخاذ القرار. وبادرت الإدارة أيضا بمشروع رسم الخرائط الرقمية، عبر منصة GeoHub، التي تستخدم بيانات مستمدة من مصادر مفتوحة لتعزيز تحليلات البيئة الأمنية. ولا يزال المشروع في مرحلة التجريب وعدد مستعمليه محدود، وتتطلب مواصلة توسيع نطاقه استثمارات إضافية.

٣ - الاستخدام الفعال لتدابير إدارة المخاطر

٤٣ - لا تزال إدارة شؤون السلامة والأمن تعكف، بالتعاون مع كيانات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، على تعزيز حماية مباني الأمم المتحدة ومناسبتها الخاصة في جميع أنحاء العالم. فقد أتاح نشر موظفي الأمن من دوائر الأمن والسلامة التابعة للإدارة من أجل تنسيق الدعم الأمني المتخصص تنظيم ٢٤ حدثا خارجيا خاصا ومؤتمرات أخرى عقدت تحت رعاية كيانات الأمم المتحدة في المكاتب الموجودة خارج المقر في ١٠٨ بلدان. وقامت الإدارة بتوفير ١٨٠ فردا كقدرة احتياطية من أجل التمكين من تنفيذ العمليات الميدانية من خلال حماية مجمعات الأمم المتحدة.

٤٤ - وقدمت الإدارة التوجيه التقني بشأن الحماية المادية لمكاتب الأمم المتحدة ومبانيها (بما في ذلك الجدران الواقية، ومراقبة الدخول، ومنشآت مراكز مراقبة حالات الطوارئ، والحماية من عصف الانفجار، وهيكل الحماية العلوية، والغرف الآمنة، من بين خدمات أخرى). وعلاوة على ذلك، قدمت الإدارة المساعدة التقنية في ٢٨ موقعا للمشاريع التي تجري فيها أعمال جديدة متعلقة بالتشييد أو التجديد أو تحسين النظم الأمنية، وتحسين المعدات والإجراءات القائمة (في أفغانستان، وأوغندا، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، وسويسرا، والصومال، ولبنان، وليبيا، واليمن). واستحدثت الإدارة تطبيقا لتقييم الأمن المادي يستخدم على الأجهزة المحمولة من أجل تمكين اختصاصيي الأمن التابعين لها من تحديد المواطن الضعف المعينة في المواقع وتقديم توصيات بشأن التدابير المناسبة لإدارة المخاطر الأمنية.

٤٥ - وقدمت الإدارة خدمات الحماية الشخصية بتنسيق ٣٧٥ عملية حماية معقدة في بيئات شديدة الخطورة و ٢٠٢ ٤ عملية حماية شخصية للمسؤولين الرفيعي المستوى أثناء السفر (في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت الأرقام المقابلة ٣٦٩ و ٢٠٩، على التوالي). وعملت الإدارة أيضا على ضمان مستويات عالية من تعيين موظفي خدمات الحماية وتدريبهم ونشرهم في مواقع العمليات عن طريق دورات دراسية منحت عقبها شهادات لما عدده ٤٢ من موظفي الحماية الشخصية.

٤٦ - وحرصاً على الامتثال لأعلى معايير السلامة الدولية في اختيار شركات الطيران التجاري العالمي واستخدامها لسفر موظفي الأمم المتحدة في مهام رسمية، تنسق الإدارة معلوماتها المتعلقة بالسلامة مع ١٣٠ منسقا لشؤون السفر الجوي و ٢٤ مركز عمل في جميع كيانات الأمم المتحدة. وقدمت الإدارة دعماً مباشراً إلى الجهات المعنية في الأمم المتحدة بالرد على أكثر من ٤٠٠٠٠ استفسار بشأن ١٤٠ شركة طيران عبر قنوات الاتصال ومكاتب المساعدة المكرسة لهذا الغرض.

٤٧ - وبالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائر شركاء الأمم المتحدة، بدأت الإدارة، في وقت سابق من هذا العام، تشغيل النظام الإلكتروني للتحذيرات الخاصة بالسفر، وهو تطبيق للأجهزة المحمولة يتيح لموظفي الأمم المتحدة إرسال وتلقي رسائل متعلقة بالأمن في حالات الطوارئ،

والتحقق من حالة تصاريحهم الأمنية المتعلقة بالسفر. ويستعمل التطبيق في الوقت الحالي أكثر من ٢١ ٠٠٠ موظف.

٤ - التدريب

٤٨ - لا يزال التدريب الأمني يشكّل أحد التدابير الرئيسية لإدارة المخاطر الأمنية من أجل منع وتخفيف المخاطر التي يتعرض لها الموظفون. وتعمل الإدارة على إيجاد مسارات تعليمية أكثر اتساقاً لتعزيز الوعي العام بمسائل الأمن لدىفرادى الموظفين وتعلمهم لتلك المسائل في جميع السياقات التشغيلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلقت الإدارة دورة دراسية إلكترونية إلزامية جديدة لتوعية جميع موظفي الأمم المتحدة بمسائل الأمن، تحت اسم دورة التدريب الأمني الأساسي (BSAFE)، يجب إكمالها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتحل هذه الدورة محل الدورة المتعلقة بالأمن في الميدان ويشتمل محتواها على مواد محدّثة. والدورة الجديدة متاحة الآن للشركاء بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وسائر الجهات المعنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان ١٧٠ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة والشركاء قد أكملوا تلك الدورة.

٤٩ - وتعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معا على ضمان الاتساق في نوعية جلسات الإحاطة والدورات الأمنية المقدمة على الصعيد المحلي، وضمان تكاملها مع مواد التعلم التي تشتمل عليها دورة التدريب الأمني الأساسي، توخياً للتواصل في سلسلة التدريب الأمني المتاحة. ونتيجة لذلك، تعكف منظومة الأمم المتحدة على وضع توجيهات جديدة بشأن برنامج التدريب التمهيدي في مجال الأمن، وهو عبارة عن جلسة إحاطة يلزم على جميع موظفي الأمم المتحدة حضورها عندما يسافرون إلى موقع جديد أو عند تعيينهم في موقع جديد. وبالنسبة لمراكز العمل المعرضة لمخاطر شديدة، تجري جهود رامية إلى استكمال محتوى برنامج التدريب على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية، مع زيادة التركيز على الوقاية والتمارين العملية. ولا يزال برنامج التدريب ذلك يشكّل أحد التدابير الرئيسية لإدارة المخاطر الأمنية لموظفي الأمم المتحدة المقيمين في المواقع الشديدة الخطورة أو المسافرين إليها. ففي عام ٢٠١٨، أكمل ١٣ ٤٦٤ من موظفي الأمم المتحدة وشركائها ٥٧١ دورة من دورات نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية في ٤٤ بلداً مختلفاً.

٥ - الاستجابة للحوادث الخطيرة

٥٠ - لقد تزايد الطلب على الدعم النفسي الاجتماعي لموظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الخطيرة تزايداً متسارعاً. فقامت الوحدة التابعة للإدارة والمعنية بمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، في شراكة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بعقد ١٠ ٣٢٩ جلسة لتقديم المشورة والتثقيف في عام ٢٠١٨، مقابل ٨ ٥١٩ دورة في عام ٢٠١٧. وشمل ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين المتضررين من حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، والهجمات الإرهابية التي وقعت في سري لانكا، والإعصار الذي ضرب موزامبيق، والاضطرابات المدنية التي شهدتها الخرطوم، والهجوم الذي تعرض له فندق Dusit في نيروبي. وأوفدت الإدارة مستشارين تابعين لوحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة إلى ٨ من بعثات حفظ السلام لتقييم الاحتياجات وبناء قدرة الموظفين على الصمود. وقدمت الإدارة التدريب على معالجة الإجهاد وما يتصل به من مسائل لصالح ٦ ٢٩٨ من موظفي الأمم المتحدة منهم ١٨٣ مساعداً للأقران في مختلف المناطق. ولا يزال تقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى

الأفراد المنتشرين في مراكز العمل الشاقة وعقب الحوادث الخطيرة يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر واجب
عناية المنظمة بالموظفين.

جيم - جهود الإصلاح التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن

٥١ - تسعى المنظمة جاهدة للتكيف والتأقلم بشكل مستمر من أجل الاستجابة بفعالية للبيئة الأمنية
العالمية المتغيرة. وقد جرت هذا العام عملية إعادة تنظيم داخلية، في حدود الموارد الحالية، مع إيلاء تركيز
أكبر ليس فقط للسياسة والاستراتيجية والرقابة، ولكن أيضاً لخدمات الأمن المتخصصة لدعم العمليات
الميدانية. ويهدف الاستعراض الداخلي للإدارة إلى المضي في تعزيز عمليات سير العمل وكذلك شفافية
المساءلة داخل الإدارات.

٥٢ - وفي إطار دعم دور المنسقين المقيمين، وتمشيا مع خطة إصلاح الشؤون الإنمائية في المنظمة،
أصدرت الإدارة توجيهات لتوضيح سلطة المنسقين المقيمين ودورهم القيادي بوصفهم مسؤولين مكلفين
لشؤون الأمن ومسؤولين مكلفين بالنيابة.

٥٣ - وقد شجعت الإدارة، في إطار إعمالها لاستراتيجيتها للموارد البشرية التي بدأت في عام ٢٠١٧،
على تحقيق المرونة والكفاءة في إدارة الموارد البشرية لقوتها العاملة الأمنية المتكاملة التي تضم حوالي ٧٠٠٠
من أفراد السلامة والأمن التابعين للأمم المتحدة في أكثر من ١٢٠ مركز عمل. وفي عام ٢٠١٩، نفذت
الإدارة برنامجها لإدارة إعادة الانتداب المنظم للقوة العاملة الأمنية المتكاملة، وقامت بتبسيط عمليات
التوظيف واستحدثت ترتيبات عمل مرنة لدعم التوازن بين العمل والحياة.

٥٤ - وتتطلب الاستجابة الفعالة للبيئة الأمنية المتزايدة التعقيد وجود قوة عمل أمنية متكاملة تتسم
بالمرونة والتنوع. وقد عززت الإدارة وجود المزيد من المهارات المتعددة التخصصات والتوازن بين الجنسين
والتمثيل الجغرافي في القوة العاملة الأمنية المتكاملة بالأمانة العامة. وتضم الإدارة أفراداً من ٩٠ جنسية،
وتبذل جهود مستمرة لتحسين توسيع التمثيل الجغرافي. وفي إطار سعي الإدارة للعثور على ضابطات أمن
مؤهلات وتعيينهن، طلبت الإدارة الدعم من جميع الدول الأعضاء ومن الرابطات المهنية في جميع أنحاء
العالم للعثور على مرشحات مؤهلات. ومما يدل على التقدم المحرز مؤخراً، زاد تمثيل النساء في الفئة الفنية
والفئات العليا بنسبة ٢ في المائة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩. وخلال عام ٢٠١٨، قدمت الإدارة تدريباً
في الشؤون الجنسانية لـ ٢٥٠ موظفاً من الرتب المتوسطة.

دال - بناء سبل التعاون

١ - تحسين التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٥٥ - تتحمل الحكومات المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية أفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها.
ولا يزال التعاون والمشاركة على نحو فعال مع الحكومات المضيفة يشكلان عنصراً رئيسياً في إدارة الأمن في
الأمم المتحدة. ويلتقى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بانتظام مع سلطات الحكومات المضيفة
لضمان التعاون الوثيق من خلال تبادل التحليلات المتعلقة بالإمام بالحالة والتهديدات والمخاطر، وتنسيق
تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر، وإدارة الأزمات الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى وكيل
الأمين العام لشؤون السلامة والأمن مع سلطات الحكومات المضيفة في ١٧ دولة عضواً لمناقشة
المسائل الأمنية.

٥٦ - ولضمان أمن مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم، تقوم الإدارة بالتنسيق الوثيق مع سلطات البلدان المضيفة المعنية لتوفير الحماية لهذه الأماكن. واستمرت الإدارة في العمل بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المضيفة لضمان حماية مرافق الأمم المتحدة والحفاظ على السلامة في تنظيم المناسبات التي يجتمع فيها الآلاف من المندوبين والمشاركين من المجتمع المدني.

٢ - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان الواجبة لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وامتيازاتهم وحصاناتهم

٥٧ - تتعاون الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية موظفي الأمم المتحدة الذين يجري نشرهم في أراضيها وكفالة احترام امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وتشجع المنظمة الدول الأعضاء على التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة. وحتى الآن، لم ينضم سوى ٩٥ دولة إلى الأطراف في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، و ٣٣ دولة إلى الأطراف في البروتوكول الاختياري الملحق بها لعام ٢٠٠٥.

٥٨ - وعقب إصدار الإجراء التشغيلي الموحد بشأن سجل ضحايا العنف الذي تقيّد فيه حالات الوفاة في أثناء الخدمة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تعاونت الإدارة مع إدارات ومكاتب الأمانة العامة الأخرى وثلاث بعثات لحفظ السلام، تحت قيادة إدارة عمليات السلام، لإنشاء آليات متخصصة لضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد حفظة السلام.

٣ - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٥٩ - يعزز إطار "معا من أجل إنقاذ الأرواح" التعاون الأمني مع الشركاء المنفذين والتنفيذيين للأمم المتحدة. وجرى حالياً رفع مستوى التعاون ضمن إطار إلى معا من أجل إنقاذ الأرواح مستوى معزز في ١٦ بلداً^(١١) في مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الإدارة على زيادة تعزيز العلاقات مع الشركاء ضمن ذلك الإطار. وقد شمل ذلك عقد مؤتمرات منتظمة عن بعد مع نقاط الاتصال في مقر ١٥٠ منظمة شريكة، ومشاركة مديري أمن المنظمات غير الحكومية في برامج التأهيل الأمني في الأمم المتحدة، وإدراج إطار معا من أجل إنقاذ الأرواح في تدريب المسؤولين المكلفين على إدارة الأزمات.

٦٠ - وقد يسّر التعاون ضمن إطار معا من أجل إنقاذ الأرواح تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المساعدة في حالات الأزمات، ونقل الموظفين والإجلاء الطبي لهم، عندما يكون ذلك ممكناً. ومن الجدير بالذكر أنه قد أُجري استعراض داخلي للتعاون ضمن إطار معا من أجل إنقاذ الأرواح من خلال دراسات استقصائية أجريت في الأمم المتحدة وفي أوساط المنظمات غير الحكومية، وأبرز الاستعراض الحاجة إلى توفير مزيد من الموارد وزيادة المشاركة وتحسين تبادل المعرفة لضمان وجود اتساق أكبر في تنفيذ الإطار في الميدان. ويوصى بتوفير قدرات إضافية من أجل تعزيز القيادة وتحقيق الدرجة اللازمة من المشاركة.

(١١) تشمل تلك البلدان أفغانستان وباكستان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والكاميرون، ومالي، ونيجيريا في أفريقيا؛ وكولومبيا في الأمريكتين؛ والأراضي الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعاً - التحديات الاستراتيجية

٦١ - إن الأمن شرط أساسي لتنفيذ برامج الأمم المتحدة وعملياتها. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، واجهت الإدارة التحدي المستمر المتمثل في تلبية الطلبات الأمنية المتزايدة والتكيف مع التهديدات الأمنية المتصاعدة. وجنبا إلى جنب مع مؤسسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، اتخذت الإدارة خطوات كبيرة للتمكين من تنفيذ برامج الأمم المتحدة في السياق الأمني المتزايد الصعوبة. وفي كثير من الأحيان، سمح هذا العمل أيضاً للجهات الشريكة الأخرى ووفود الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والحكومات بالعمل وتنفيذ برامجها. ومواجهة البيئة المتسارعة والمتغيرة والطلب المتزايد على الدعم الأمني هو أمر له تكلفته. ومع ذلك، لم تحدث زيادة مقابلة في التمويل الأمني.

٦٢ - وعلى الرغم من أن الدعم الأمني هو عنصر التمكين الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة، فإن تمويله لم يحظ بعد بمكانة أعلى في تعبئة الموارد. ومن أجل تلبية احتياجات الدعم والخدمات المتعلقة بالعمليات الأمنية المتخصصة، أنشأت الإدارة في عام ٢٠١٨ الصندوق الاستئماني الخاص بموضوع "حماية أفرادكم واستثمارتكم في الأمم المتحدة". ومع ذلك، فإن إنشاء الصندوق الاستئماني لم يؤد بعد إلى تلقي مساهمات من الدول الأعضاء. وقد أدى العمل على تمكين الأمم المتحدة من البقاء والعمل في البيئة الأمنية المتزايدة الصعوبة إلى فرض أقصى درجات الضغط على الموارد الأمنية للإدارة، وأظهر القيود التي تُحجم آلية تمويلها.

٦٣ - وتُمول الإدارة من خلال آلية تمويل معقدة ومتعددة الطبقات صُممت في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. وتُقسّم التكاليف المتعلقة بالميدان والتي يتم تكبدها في الميدان أو المرتبطة مباشرة بتوفير الدعم التشغيلي من قبل المقر للمكاتب الميدانية على المنظمات المشاركة، في حين تتحمل الأمم المتحدة التكاليف المركزية لإدارة العملية المعنية وتوجيهها في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام. وتقوم الإدارة، إلى جانب المنظمات المشمولة بنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، باستعراض آلية التمويل الحالية للأمن لضمان أن تكون الآلية مستدامة ومرنة، مع تزويدها بموارد كافية تتوافق مع الطلبات المتزايدة لتمكين عمليات الأمم المتحدة.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

٦٤ - في الوقت الذي يزداد فيه تعقيد المشهد الأمني العالمي، أصبح عزم المجتمع الدولي على حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني أكثر أهمية من أي وقت مضى. ففي إطار تقديم الإغاثة إلى المتضررين من العواقب الإنسانية الوخيمة لعدم الاستقرار، يتزايد عمل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في المناطق الخطرة. وهم يخاطرون بحياتهم ورفاههم للاضطلاع بولايات الأمم المتحدة المتعددة الأوجه، عاملين على تقديم الإغاثة ودعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، لقي ١٦ من موظفي الأمم المتحدة وأكثر من ٣٢ من أفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حتفهم أثناء أداء واجبهم نتيجة لأعمال العنف. وإنني لأشعر بعميق الحزن لهذه الوفيات وأعرب عن خالص تعازي لأسرهم المكلومة. ففقدان روح واحدة هو أمر لا مما يمكن تقبله. وأدين بأشد العبارات جميع أشكال العنف

التي تُرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولن يردع المنظمة رادع عن سعيها إلى إعلاء القيم المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. فالإرث الذي تركه هؤلاء الرجال والنساء الشجعان الذين سقطوا، هو حاضر في التزامنا بالمضي قدماً بجرأة، والعمل في أماكن خطرة لمساعدة من يعانون، وخلق مستقبل أفضل للجميع.

٦٦ - ويظل ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على رأس أولوياتي. ولا تزال الزيادة المستمرة في عدد عمليات الاختطاف والتخويف والمضايقة والاعتقال والاحتجاز التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة تشكل مبعثاً للقلق. ففي عام ٢٠١٨، تعرض للاختطاف ١١ من موظفي الأمم المتحدة، ومعظمهم من الموظفين المحليين، مقارنة بثمانية موظفين في عام ٢٠١٧. وتعكس الزيادة الملحوظة في عدد الأفراد المتأثرين بحوادث السلامة وجود اتجاه مثير للقلق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لقي ٤٩ من موظفي الأمم المتحدة حتفهم نتيجة للحوادث ذات الصلة بالسلامة، بما في ذلك ٢١ موظفاً لقوا حتفهم في حادث تحطم طائرة في آذار/مارس ٢٠١٩.

٦٧ - ويمثل الالتزام الثابت من جانب أكثر من ٥٠ منظمة شريكة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إنجازاً كبيراً. وبالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن، أسهمت هذه المنظمات في التحسن المستمر في حماية الموظفين. وأسفرت السياسات والتدابير الأمنية المعززة والدعم الأمني الفعال عن انخفاض في اتجاهات حوادث الأمن والسلامة التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة.

٦٨ - وتشير الاتجاهات العامة إلى أن الحوادث الأمنية أقل من المتوسط على مدار السنوات الخمس الماضية، ومع ذلك، فهناك زيادة مطردة في الحوادث الأمنية في السنوات الثلاث الماضية، إذ بلغ إجمالي عدد الحوادث ١٥٣٣ حادثاً في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٤٧٣ حادثاً في عام ٢٠١٧. ولهذا فإن توفر الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها للأمن لا يزال أمراً لا غنى عنه.

٦٩ - وتقوم الأمم المتحدة باستمرار بإعادة ضبط عمليات إدارة الأمن بما. وتمشيا مع رؤيتي الإصلاحية، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن بإعادة تنظيم مواردها. والهدف من ذلك هو تقديم دعم أمني يتسم بالفعالية والكفاءة، جنباً إلى جنب مع شركاء الأمم المتحدة، من أجل التمكين من تنفيذ برامج الأمم المتحدة مع حماية الموظفين في الوقت نفسه. بيد أن هذا الجهد يمثل تحدياً مستمراً يتطلب توفير ما يكفي من الموارد والمرونة ويتطلب إجراء استعراض لآلية التمويل التي وصلت إلى حدودها القصوى. وعلاوة على ذلك، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم إلى الصندوق الاستئماني لإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة. كذلك أناشد الدول الأعضاء كفالة أن تكون تكاليف الأمن جزءاً لا يتجزأ من عمليات النظر في الولايات والتخطيط لها من البداية، من أجل كفالة حماية موظفي الأمم المتحدة.

٧٠ - وإلى جانب التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة، يشكل توسيع الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية جزءاً أساسياً من الإدارة الأمنية الفعالة. كذلك يشكل التعاون مع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول أمراً أساسياً من أجل إتاحة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية وزيادة وعي هذه الجهات بمسألة حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

٧١ - ويساورني بالغ القلق إزاء الازدراء العام لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. وأود أن أؤكد على المسؤولية الأساسية التي تقع على الحكومات المضيفة وجميع الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. فالاعتداء المتعمد على موظفي الأمم المتحدة قد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وأحث الحكومات المضيفة على تقديم مرتكبي الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى العدالة.

٧٢ - وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تبقى مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم قيد نظرها، وأن تواصل تقديم الدعم الكامل لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين

٢٠١٩ (الأشهر الستة الأولى)	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن
٥	١١	٩	١٠	٢٣	١٥	١٨	الوفيات الناجمة عن أعمال عنف
٢٩	٢٠	١٣	١١	١٦	١٥	١٠	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٤٢	٦٧	٧٠	٧٠	٩٩	٦٥	٨٢	الإصابات الناجمة عن أعمال عنف
٦٩	١١٤	١١١	٩٣	١٣٠	١٠١	١٤٤	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٥	١١	٨	٧	٢١	٦	١٧	الاختطاف
٢٠٣	٤٠١	٤٠٢	٣٧٥	٥١١	٥٣٠	٣١٤	السرقه
١٥٠	٣٨٢	٤٠٦	٤٢١	٤٥٢	٤٦٧	٣٤٥	اقتحام المنازل والسطو عليها
١٩	٤١	٤٧	٤٤	٨١	١٠٤	٣٥	الاعتداء المشدد
٥	١٠	٢٨	١٧	١٢	٨	٤	الاعتداء الجنسي
١٧٠	٣٩١	٣١٦	٢٣١	٤٠٥	٢٩٥	١٠٨	التخويف والمضايقة
٣٦	٨٥	٦٣	١٠٢	٦٩	١٢٨	١٣٨	الاعتقال والاحتجاز
٧٣٣	١٥٣٣	١٤٧٣	١٣٨١	١٨١٩	١٧٣٤	١٢١٥	المجموع

المرفق الثاني

الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة ومركباتها الرسمية

٢٠١٩ (الأشهر الستة الأولى)	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	فئة الحوادث الأمنية
١٧	٢٣	٢٣	٥٦	٣٥	الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة
٤٩	٨٩	٥١	١٤٦	١٥٥	الهجمات التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة
٢٨	٥١	١٥٠	٩٠	١٠٩	اقتحام منشآت الأمم المتحدة
٩٤	١٦٣	٢٢٤	٢٩٢	٢٩٩	المجموع

المرفق الثالث

موظفو الأمم المتحدة المدنيون الذين تضرّروا من حوادث أمنية في عام ٢٠١٨

فئة الحوادث الأمنية	عدد الموظفين					
	المتضررين	الدوليون	المحليون	الذكور	الإناث	البلدان
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	١١	٥	٦	٩	٢	٩
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة	٢٠	٤	١٦	١٧	٣	١٤
بالسلامة						
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	٦٧	١٣	٥٤	٥٨	٩	١٨
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة	١١٤	٢٥	٨٩	٧٢	٤٢	٣١
بالسلامة						
الاختطاف ^(١)	١١	٣	٨	٩	٢	٧
السلب ^(ب)	٤٠١	٢٠٦	١٩٥	٢٦٨	١٣٣	٧٠
اقتحام المنازل ^(ج) والسطو عليها ^(د)	٣٨٢	٢٣٧	١٤٥	٢٥٥	١٢٧	٧٦
الاعتداء المشدّد ^(هـ)	٤١	١١	٣٠	٣٤	٧	١٩
الاعتداء الجنسي	١٠	٢	٨	٢	٨	٩
التخويف ^(و) والمضايقة ^(ز)	٣٩١	٢١٧	١٧٤	٢٤٠	١٥١	٧٢
الاعتقال والاحتجاز ^(ح)	٨٥	٤	٨١	٨٣	٢	٢٧
المجموع	١٥٣٣	٧٢٧	٨٠٦	١٠٥٣	٤٨٠	

- (أ) عمل مقيد للحرية تقوم به جهات من غير الدول من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال التفرير، بما في ذلك أخذ الرهائن واشتراط تحقيق مطالب معينة لإخلاء سبيلهم.
- (ب) فعل أو حالة استيلاء على ممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.
- (ج) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جناية أو جريمة يشدد درجة خطورتها استعمال القوة أو الاعتداء الجسدي.
- (د) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جناية أو جريمة.
- (هـ) عمل غير مشروع يضع الموظفين، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم للأذى الجسدي أو الضرب بشكل فوري.
- (و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.
- (ز) فعل القيام بتصرفات منتظمة و/أو مستمرة وغير مرغوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب ألماً نفسياً شديداً.
- (ح) فعل تقوم به أطراف من الدول.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية الخطيرة التي تضررّ منها الموظفون لدى شركاء الأمم المتحدة
المنفذين، وفقا لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
٢٠١٩ (الأشهر الستة الأولى)	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠	٣٢	٤٢	الموظفون الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال عنف
٥٠	٦٩	٦٢	الموظفون الذين أصيبوا نتيجة أعمال عنف
٤٣	٦١	٨٤	الموظفون الذين اختطفوا
١٦	٢١	١١	الهجمات المسلحة على المنشآت
٢٤	٥٩	٦٨	اقتحام المنشآت
٣٧	٧٢	١١٤	الهجمات المسلحة على المركبات
١٩٠	٣١٤	٣٨١	المجموع

الحوادث الأمنية التي تعرّض لها الموظفون المحليون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عدد الموظفين المحليين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
متنصف عام ٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
صفر	١	صفر	الوفيات الناجمة عن أعمال عنف
صفر	٢	صفر	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
١	٦	٥	الإصابات الناجمة عن أعمال عنف
صفر	٤	٣	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
صفر	صفر	صفر	الاختطاف
صفر	٩	١٠	السرقية
صفر	١	صفر	اقتحام المنازل
١٠	٤٩	٥٦	الاعتداء المشدّد
١	صفر	صفر	الاعتداء الجنسي
صفر	صفر	صفر	السطو على المنازل
٣٨	١٢٣	١٠٢	التخويف
صفر	٥	٧	المضايقة
١	٣	٢١	الاعتقال والاحتجاز
صفر	٢	صفر	الأفراد المفقودون
١٨٩	٤٠٤	٣	النهب
١	٤	١	الحريق المتعمد
٦	١٦	صفر	الحرائق
٥	١٢	١٣	النزاع المسلح
صفر	٣	١	المتفجرات من مخلفات الحرب
١٢١	٣٠٤	٢	التخريب
٧	٣٢	٢	حوادث المرور على الطرق
١٠	٥٩	صفر	اقتحام منشآت الأمم المتحدة
٣٢	١٣٥	١٣	غير ذلك
٤٢٢	١١٧٤	٢٣٩	المجموع